

العدول عن النوع ودوره الدلالي في تماسك النظم القرآني

The abandonment of gender and its semantic role in the cohesion
of the Qur'anic structure

إعداد

د. إبراهيم محمد محمد العريني

DR. Ibrahim Mohammed M. Al-Arini

أستاذ مساعد بقسم النحو والصرف والعروض - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

Doi: 10.21608/mdad.2022.231123

القبول : ٢٨ / ١ / ٢٠٢٢

الاستلام : ٢١ / ١ / ٢٠٢٢

العريني ، إبراهيم محمد محمد (٢٠٢٢). العدول عن النوع ودوره الدلالي في
تماسك النظم القرآني ، المجلة العربية لمداد ، المؤسسة العربية للتربية والعلوم
والآداب، مصر، ٦ (١٧)، ١ - ٣٢.

العدول عن النوع ودوره الدلالي في تماسك النظم القرآني

المستخلص:

يُعد النوع - التذكير والتأنيث - من الظواهر المشكّلة في العربية؛ لذلك نجد في النظم القرآني الحكيم أسماءً ذُكرت في موضع، وأُنثت في موضع آخر، وفيه - أيضاً - أسماء مؤنثة عدل عن تأنيثها إلى تذكيرها، وأخرى مذكرةً قد عدل عن تذكيرها إلى تأنيثها. ولا يخلو من دلالة مقصودة يرومها السياق، ويتغيها النظم القرآني الحكيم، وهو ما يسعى إلى إيضاحه هذا البحث، ببيان بعض ما ترجع إليه تلك الإشكالات بالاحتكام إلى السياق العام للسورة، وإلى السياق الخاص للآية الكريمة؛ متخذاً من الاستقراء شبه التام منهاجاً.

ABSTRACT:

Gender - masculine and feminine - is one of the problematic phenomena in Arabic. Therefore, we find in the wise Qur'anic system names that were mentioned in one place and feminine in another, and in it there are also feminine nouns that changed their femininity to their remembrance, and other masculine nouns that were altered from their remembrance. It is not devoid of an intended indication that the context wants, and the wise Qur'anic system changes, which is what this research seeks to clarify, by explaining some of what these problems refer to by resorting to the general context of the surah, and to the special context of the noble verse, Using semi-complete induction method.

المقدمة:

مما لا حاجة إلى تبيان أن النحو العربي يُعالج الكلمة المفردة منسوقةً في التراكيب اللغوية من زوايا أربع: العلامة الإعرابية، والتعيين، والعدد، والنوع. أما النوع -التذكير والتأنيث- فإنه من الأبواب المهمة في النحو؛ حيث إنه يُعد من الظواهر المشكّلة في العربية، إذ إن سبيلها غير لاجبة، ومشاكلها لازية، ومسالكها غير محصورة، وجاء بعضه على قياس مطرد، فقد جاء في النظم القرآني الحكيم أسماءً ذكّرت في موضع، وأنثت في موضع آخر، وفيه - أيضاً - أسماء مؤنثة عدل عن تأنيثها إلى تذكيرها، وأخرى مذكّرة قد عدل عن تذكيرها إلى تأنيثها. ولا ريب أن هذا المسلك اللغوي لا يخلو من معنئٍ مُرادٍ أو دلالة مقصودة يروم إليها السياق، ويتغيّرها النظم القرآني الحكيم، وهو ما يسعى إلى إيضاحه هذا البحث، بهدف تبيان بعض الإشكالات التي تثيرها ظاهرة التذكير والتأنيث، ويهدف - أيضاً - إلى تجلية بعض ما ترجع إليه تلك الإشكالات عموماً؛ إذ إن ثمة - بجانب ما سلف - في المعاجم والقواميس كلماتٍ معربةً اختلف في أمرها، وبعض هذه الكلمات وقع فيها الوهم من المصنفين والخطأ من الناسخين، وأن من هذه كلماتٍ بعينها مما يُذكر ويؤنث بيد أن المعنى مختلف؛ كلفظة [السماء]، فهي مؤنثة، ومذكرها بمعنى السقف، ولفظة [الريح] مؤنثة، ومذكرها بمعنى النشْر، ولفظة [النفس] مؤنثة، ومذكرها نفس الرجال، ولفظة [المال] مذكّرة بمعنى الإبل والماشية.

إن فكرة البحث هي من مسائل الجواز في النحو العربي، وتلك مسألة غير مخدومة بالبحث والتنقيب والمناقشة والمثاقفة في النص القرآني الفدّ، حيث إن المعول عليه في تبيانها هو الاحتكام إلى السياق العام للسورة، وإلى السياق الخاص للآية الكريمة؛ من أجل ذلك كان منهج هذا البحث هو الاستقراء شبه التأمّ؛ حيث أنتقي مما ورد من ذلك في النظم القرآني الحكيم بالتحليل والتبيين والاستنتاج؛ حتى تتبين فكرة البحث بنصوح؛ إذ إن رصد الظواهر وقراءتها وتحليلها والاستنباط منها هو الذي يُبدع العلم، ويُنتجُه، ويصنع رواده ونابيه. أما اجترار كلام العلماء فإنه ينتج شرّاً ونقّاداً دونما غير وسوى، فعسى ما أبحثه هنا مما يتصل بالكتاب العزيز أن يكون من الصنف الأول، وأن يُكتب له القبول والخلود ببقاء القرآن وخلوده. هذا، ولم أقف على دراسة سابقة تناولت الملمح الدلالي لظاهرة العدول عن النوع أو للأسماء الجائز تذكيرها وتأنيثها في النظم القرآني الحكيم.

وقد تألفت البحث من مقدمة، ومبحثين اثنين، وخاتمة، وثبتت بهم المصادر والمراجع. وقد جاء ذلك منسوقاً على النحو الآتي:

١- المقدمة: تناولت أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطته، وأهدافه المرجوة، ومنهجه.

٢- المبحث الأول: إشكالية التذكير والتأنيث ودائرة الجواز النحوي.

- ٣- الْمَبْحَثُ الثَّانِي: الْمَمْحُ الدَّلَالِي لِلْعُدُولِ عَنِ النَّوْعِ وَأَثَرُهُ فِي التَّمَاكُكِ النَّصِّيِّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.
- ٤- الْخَاتَمَةُ: خُتِمَ الْبَحْثُ بِذِكْرِ أَهَمِّ النَّتَائِجِ وَالنَّمَارِ مِنْ خِلَالِ مَبَاحِثِهِ، وَالتَّوَصِيَّاتِ الَّتِي تَوْصَلُ إِلَيْهَا.

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: إِشْكَالِيَّةُ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَدَائِرَةُ الْجَوَازِ

النَّحْوِيُّ فِي النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ

يتناول هذا المبحث نقطتين هما من الأهمية بمكان:

- أولاهما: إِشْكَالِيَّةُ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ.
- ثانيهما: دَائِرَةُ الْجَوَازِ النَّحْوِيِّ فِي الْبِنَاءِ النَّصِّيِّ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.
- أولاً: إِشْكَالِيَّةُ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ:

إن باب التأنيث والتذكير في التُّرَاثِ اللَّغَوِيِّ بمفهومه الأشمل بابٌ غزير بالإشكالات المثارة، ففي أحايين كثيرة ما يُتَوَقَّعُ كونه مؤنثاً تجده مذكراً، والعكس صحيح؛ من أجل ذلك انبرى اللغويون في مصنفاتهم، وعلماء الدلالة في معاجمهم وقواميسهم للتنبية إلى ذلك، وقد اجتهد -أيضاً- مفسرو القرآن الكريم ومعربوه في الاستنباط والاستنتاج، وكذلك برَّرَ شَرَاْحُ الأشعار للشعراء كثيراً من تلك المسالك الخاصة بهذا الباب.

ولا غرَوْ في كون هذا الباب يمثِّلُ إشكالية في الدرس النحوي والصرفي قديماً وحديثاً؛ إذ "ليس يجري أمرُ المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولا لهما بابٌ يحصرهما، كما يدَّعي بعض الناس"^(١). نجد التستري الكاتب {ت ٣٦١هـ} - وهو ممن أفرد مصنفًا في هذا الباب- قد عزا في نصِّه السالف تلك الإشكالية إلى سببَيْنِ اثنين: الأول: لا يوجد قياس مطردٌ في تحديد النوع. الثاني: ليس للمذكر والمؤنث بابٌ يحصرهما.

هذا، وإنَّ من تلكم الإشكالات العديدة ما هو آت:

أولاً: ورودُ أسماءٍ بعينها في النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ مذكراً في موضع، وهي نفسها ترد مؤنثة في موضع آخر. وهذه الإشكالية هي ممَّا يُعْنَى بالبحث بتحليل مسلكها النحوي، وتبيان وجه الحكمة الدلالية من ورائه، وتجليه أثر ذلك في التماسك النصي.

ثانياً: تأنيث المذكر في القرآن على التأويل، كما في قوله- جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(٢)؛ فَأَنْتَ الْمِثْلُ وَهُوَ مذكَّرٌ؛ لَمَّا كَانَ بِمَعْنَى الْحَسَنَةِ، أَوْ "لأن المعنى حسنات"^(٣).

ثالثاً: من إشكالات التذكير والتأنيث هذا التساؤل: أوجد في كلام العرب كلمات تأتي في الأعم الأغلب مؤنثة مع جواز تكبيرها أم لا؟ فقد ورد حكم لغوي من الزجاجي بمثل ذلك، مفاده أن "التأنيث أكثر في كلام العرب"^(٤). لا بدّ لحكم مثل هذا -ولو كان خاصاً بكلمة بعينها- أن يكون متكناً على منسأة من استعمال العرب؛ كثرة وقلة وندرة. من ذلك لفظ [السواك]، فقد "جاء ذكره في الحديث: [السواك مطهرة للفم؛ أي يطهر الفم، يؤنث ويذكر، وظاهره أن التأنيث أكثر]"^(٥). ومن أسماء البلاد [هجر]، قال البكري: "وهجر الغالب عليه التذكير، وربما أنثوا. وقد أنشدنا شعر الفرزدق في تأنيثها، وسجع العرب"^(٦).

رابعاً: من الإشكالات كذلك- الكلمات المعربة، يقع في تكبيرها وتأنيثها خطأ باعتبارها لغة، أو خطئاً باعتبارها وهماً من مصنفي معاجم الدلالة، أو خطأ واقع من الناسخين، قال الخزاعي: "أنظر قول الجوهري في [المنجنيق]: أولا الذي ترمى به الحجارة؛ فذكره. وقوله بعد: [معربة مؤنثة]. فإمّا أن يكون وهم في التذكير، أو يكون تكبيرها لغة، أو يكون ذلك من الناسخ"^(٧). قال الفيومي: "التأنيث أكثر من التذكير؛ فيقال: هي المنجنيق. وعلى التذكير: هو المنجنيق. وهو معرب"^(٨).

خامساً: من الإشكالات اختلاف اللغويين أنفسهم في تذكير الاسم الواحد وتأنيثه، كلفظة [المَلح]؛ فمنهم من قال بتذكيره، ومن من قال بتأنيثه، ومنهم من قال بالوجهين، فالملح "يذكر ويؤنث، قال الصغاني: والتأنيث أكثر. واقتصر الزمخشري عليه. وقال ابن الأباري في باب ما يؤنث ولا يُذكر: الملح مؤنثة، وتصغيرها مُلِحَةٌ، والجمع ملاح؛ بالكسر، مثل: بئر وبئار"^(٩).

من الاختلاف قولهم في [طَباع - رَجِم]؛ فطباع الإنسان "بالوجهين، والتأنيث أكثر، فيقال: طباع كريمة. ورحم المرأة مذكر على الأكثر؛ لأنه اسم للعضو. قال الأزهري: والرحم بيت منبت الولد، ووعاؤه في البطن، ومنهم من يحكي التأنيث. ورحم القرابة أنثى؛ لأنه بمعنى القربى وهي القرابة، وقد يُذكر على معنى النسب"^(١٠).

ومن ذلك -أيضاً- اختلافهم في لفظة [الحرب] التي هي نقيض السلم؛ فهي "أنثى..، وتصغيرها حُرَيْبٌ بغير هاء، وهو أحد ما شد من هذا الضرب.. وحكى ابن الأعرابي فيها التذكير"^(١١)، بيد أن الأرجح عند ابن سيده "والأعرف تأنيثها، وإنما حكاية ابن الأعرابي نادرة، وعندني أنه إنما حملة على معنى القتل والهرج"^(١٢).

سادساً: من الإشكالات وجود كلمات تُذكر وتؤنث، بيد أن لمذكرها معنى مختلفاً تماماً عن معنى مؤنثها، فمما يذكر ويؤنث والمعنى فيه مختلف "الأضحى مؤنثة، بمعنى النار. المسك مذكر، مؤنثه بمعنى الريح. والريح مؤنثة، فمذكرها بمعنى النشر. الحانوت

مؤنثة، فمذكرها بمعنى البيت. السماء مؤنثة، فمذكرها بمعنى السقف. الشام مذكر، فمؤنثه بمعنى البلدة. الطوي مذكر، فمؤنثه بمعنى البئر. المال مذكر، فمؤنثه بمعنى الإبل والماشية. العين مؤنثة، فمذكرها أعيان الرجل. النفس مؤنثة، فمذكرها نفس الرجال^(١٣).
 سابعاً: الاحتراز في وصف أسماء الله الحسنى بالمؤنث، ف [الْعَلَّامَةُ] مبالغة من العلم، فالتاء للمبالغة، لا للتأنيث، فالكلمة مذكورة، بيد أن الله لا يُوصفُ بها- سبحانه!- رغم أنه الحقيق بالمبالغة في العلم، وذلك لتوهم التأنيث، قال صاحب دستور العلماء: "العلامة - بتخفيف اللام المفتوحة- الأمانة، وعلامة الشيء ما يُعرف به. وقد يُراد بها الخاصة، كما يقال: ومن علامات الاسم التنوين؛ أي من خواصه، ويتشديد اللام مبالغة العالم، والتاء للمبالغة، ولا تُطلق على الله -تعالى!- مع أنه -تعالى!- هو الحقيق بالمبالغة في العلم؛ لتوهم التأنيث، بل يقال: العَلَّامُ"^(١٤)، ثم يضيف إلى ذلك أنهم "لا يحترزون عن توهم التذكير، مع أنه -تعالى!- مُنَزَّةٌ عن التذكير والتأنيث؛ لأن الاهتمام برفع التأنيث أكثر"^(١٥).

وتلك المسألة من نفائس العلم وأدق لطائفه.

ثامناً: من الإشكالات تسمية المذكر بالمؤنث، وقد عقد سيبويه لذلك باباً بعنوان "هذا باب تسمية المذكر بالمؤنث"^(١٦)، وذكر من ذلك "عناق، وعقرب، وعقاب، وعنكبوت، وأشياء ذلك"^(١٧).

تاسعاً: من الإشكالات أن تأنيث الجمع ليس بتأنيث حقيقي، أورد ابن سيده {ت٤٥٨هـ} هذه الإشكالية في العدد المعدول عن التأنيث، مثل [مثنى وثلاث ورباع]، فقال: "إنما هو تأنيث جمع، ولا يدل جريه على المؤنث إذا كان جمعاً، على أن واحده مؤنث. ألا ترى أنه قد جاء في التنزيل: ﴿أُولِي أُنْجَبَاتٍ مَّثْنَى وَثُلَاثٍ وَرُبَاعٍ﴾"^(١٨)؛ فجرى في هذا الموضع على جمع واحده مذكر، فلو جاز لقائل أن يقول: إن مثنى وبابه معدول عن مؤنث لما جرى على [النساء]، وإحداهن مؤنث، لجاز لآخر أن يقول: إنه مذكر؛ لأنه جرى صفة على [الأجنحة] وواحدها مذكر، وهذا هو القول والوجه. وإنما جرى على النساء من حيث كان تأنيثها تأنيث الجمع، وهذا الضرب من التأنيث ليس بحقيقي"^(١٩).

أكد ابن سيده على ما سلف بقوله: "ألا ترى أنك تقول: هي الرجال، كما تقول: هي النساء. فلما كان تأنيث النساء تأنيث جمع، جرت عليه هذه الأسماء، كما جرت على غير النساء ممّا تأنيثه تأنيث جمع؛ لأنّ تأنيث الجمع ليس بحقيقي، وإنما هو من أجل اللفظ"^(٢٠).

عاشراً: من الإشكالات أن الاسم الواحد يصلح صفةً للمذكر وللمؤنث، وعند جمعه يختلف في المذكر عنه في المؤنث، مثل [العُرس]، وهو "طعام الأملاك أنثى، وقد تُدكّر، وتُصغّر في حدّ تأنيثها بغيرها، وهي العُرس والجمع أعراسٌ وعُرسات.. والعُروس صفةٌ للمدكّر والمؤنث، فجمع المدكّر أعراس، وجمع الأنثى عرّاس"^(٢١).

حَادِي عَشَرَ: وَهُمُ الْخَوَاصُّ فِي تَأْنِيثٍ مَا هُوَ مُذَكَّرٌ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: "امْتَلَأَتْ بَطْنَهُ؛
فِيؤْتُونَ الْبَطْنَ، وَهُوَ مُذَكَّرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، بِدَلِيلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ [الطويل]:
فَأَنَّكَ إِنِ اعْطَيْتَ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَقَرَجَكَ، نَالَا مُنْتَهَى الدَّمِ أَجْمَعًا^(٢٠)

ونظير ذلك كثير، فمنه تأنيثهم الألف -أيضا- في العدد، فقالوا: "قبضت ألفا تامة. والصواب أن يذكر، فيقال: أَلْفٌ تَامٌ، كما قالت العرب في معناه .. والدليل على تذكير الألف قوله - تعالى! : ﴿ يُمَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ ﴾^(٢١)، .. وأما قولهم: هذه أَلْفٌ درهم. فلا يشهد ذلك بتأنيث الألف؛ لأن الإشارة وقعت على الدراهم، وهي مؤنثة؛ فكان تقدير الكلام: هذه الدراهم أَلْفٌ"^(٢٢).

ثَانِي عَشَرَ: مجانفة بعض السماع قواعد النحويين، فمن مواضع وجوب تأنيث الفعل- عند النحاة- إذا كان الفاعل المؤنث ضميرا متصلا، ولا فرق في ذلك بين حقيقي التأنيث ومجازيّه، بيد أن ما حكاه المبرد عن المازني مُنافٍ لتلك القاعدة، قال: "سمعت العرب تقول: لو غير ذات سوار لَطَمَنِي. ويقول النحويون: لَطَمْتَنِي. فأخذت غير قول النحويين، وتركت قول العرب"^(٢٣).

ثَالِث عَشَرَ: من إشكالات هذا الباب أنه قد ورد تذكير الفعل مع الفاعل الاسم الظاهر المؤنث الحقيقي المتصل بفعله، رغم أنه من مواضع وجوب التأنيث. فقد حكى سيبويه عن بعض العرب قولهم: "قال فلانة"^(٢٤). رغم أن الواجب [قالت]. وتلك إشكالية حقيقة باقية حتى لو حاولوا تخريج ذلك بأنه لغة بعضهم، أو شاذ، لا يجوز إلا حيث سُمِعَ.

ثَانِيًا: دَائِرَةُ الْجَوَازِ النَّحْوِيِّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ:

من المعلوم في التراث النحوي بالضرورة أن الأحكام - في الأعم الأغلب- لا تخرج عن ثلاث دوائر رئيسة؛ هي:

١- دائرة الوجوب.

٢- دائرة الجواز.

٣- دائرة المخالفة.

أما الدائرة الأولى فلا مُعَقَّبَ عليها من قِبَلِ النحويين إلا ما كان سجالا بين البصريين والكوفيين وسائر المدارس النحوية، وقد عالجت مصنفات مسائل الخلاف ذلك السجال بتفصيل وإسهاب منقطع النظير.

أما الدائرة الثالثة وهي الحكم بالمخالفة؛ سواء بالشذوذ أو النَّدْرَةَ أو الغلط ونحوه، فالسجال فيها بمحاولة رفع ذلك الحكم إلى رتبة الجواز قد يكون قليلا عنه في الدائرة الأولى، وقد عولجت - أيضا- في مصنفات النحاة دونما إطناب.

تبقى الدائرة الثانية، وهي حَيْزُ الْجَوَازِ النَّحْوِيِّ، وهي مِنْطَقَةٌ ثَرَّةٌ جَدًّا في تراثنا اللغوي العام، فلا يكاد يخلو منها باب من أبواب النحو أو الصرف؛ إذ إن المحاولين

إنزال رتبة الحكم بالوجوب يلجؤون في إنزاله إلى منطقة الجواز، وكذلك المحاولون رفع رتبة المخالف يأوون إليها- أيضاً. وكلُّ يوظف في ذلك الاستعمال اللغوي سواء كان مطرداً، أو شاذاً مما يُحفظ ولا يُقاس عليه.

ما ذكرته أنفاً هو نبذة موجزة، وتوطئة يسيرة لما أودَّ تقريره هنا من أن دائرة الجواز النحوي هذه هي دائرة غير مخدومة فيما يخصُّ البناء النَّصِّيَّ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وأن المكتبة التفسيرية للقرآن الكريم مكتبة خاوية الوفاض أو خالية منها.

لا جرم أن القرآن الكريم هو كلام ربنا -عزَّ، وجَلَّ!- الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد؛ ومن ثمَّ فإنَّ الوجهين الجائزين في آية مسألة في أيِّ باب نحوي لا بدَّ لكل وجهٍ منهما دلالة خاصة به تخالف الوجه الآخر؛ وذلك بالاحتكام إلى سياق كل وجه على حدة، سواءً إلى السياق الخاص بالآية الكريمة التي ورد فيها، أو إلى السياق العام لآيات السورة كلها، أو إلى السياق الأعم للسورة بما قبلها وما بعدها.

أسوق هنا مثالا دالاً على منطقة الجواز النحوي في القرآن الكريم، ألا وهو [حذف نون كان]؛ فقد اشترط النحاة لحذف نون كان أن يكون الفعل مضارعاً، مجزوماً، وعلامة جزمه السكون، والأل تُوصَلُ بساكن، والأل تُوصَلُ بضمير. وقد قرروا أن الحذف مع توفر تلك الشوط جائز، سواءً في كان التامة أو الناقصة.

أمَّا ما ألفتُ إليه هنا فهو أن إثبات النون في موضع تتوفر فيه شروط الحذف لا بد له من دلالة، وأن حذفه في موضع آخر لتوفر الشروط له دلالة مختلفة حسب السياق، وكلتا الداليتين أتت أثرها في التماسك النصي الدلالي عبر السبك والحبك في ذلك البناء النصي للقرآن الكريم؛ وصولاً إلى الأقرب لمراد مُنزِلِهِ -تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!-

ما بالنا وقد تَجَاوَزَ حذف نون [كان] وإبقاؤها في سياق واحد في آية واحدة هي قوله -سُبْحَانَہُ وَتَعَالَى!- ﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾^(٢٧).

إن ذلك لمن قواطع الأدلة على أن الحذف له غاية دلالية، والإبقاء أو الإثبات له غاية أخرى، وليس من قبيل الجواز في حكم الصناعة النحوية وقُضِيَ الأمر؛ إذ إن حذف نون كان أعظم في الإخفاء، وإثبات نونها أتم في الإحراز، فلحذف والإثبات هنا دورٌ كبير في إظهار غرائب القدرة الإلهية في العلم بالجواهر والأعمال، وحفظها، والإتيان بها مهما دقت أو لفتت؛ حتى يُظنَّ بها -لقلتها وشدة عزوبها- الضياع، ككلاً عازبٍ في فلاة.

فالإحراز والثبات والاستقرار والتمكُّن والعلم الراسخ كل ذلك يتطلَّبُ ثبوت النون من [كان] مطلباً دلالياً لازماً في قوله: ﴿فَتَكُنْ﴾، كما كان حذفها من قَبْلُ مطلباً دلالياً لازماً في الآية ذاتها في: ﴿إِنْ تَكُ﴾.

هنا فقط تتجلى براعة النحو وروعه في مباشرة عمله في النص مباشرة عملية محوطة بعوامل رئيسية ومؤثرات نفيسة؛ مما يتصل بحسن أداء الخطاب، بدءًا من قائله - جَلَّ فِي عُلَاةٍ!- إذا كان قرآنا، أو من منشئه إذا كان نصا نثرا، أو من مبدعه إذا كان نصا شعريا، مروراً بتلك المؤثرات، ووصولاً إلى المتلقي بطروفه ونفسيته التي هو عليها من قَوْرِهِ.

إن من الظواهر المتصلة بدائرة الجواز النحوي في القرآن الكريم الأسماء الْجَائِزَ تَدْكِيْرُهَا وَتَأْنِيْثُهَا، فمرة يأتي الاسم مؤنثا، ومرة أخرى يأتي مذكرا، مثل كلمة {الشمس} أنت مؤنثة في: ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾^(٢٨)، وجاءت مذكرة في قوله: تَعَالَى! : ﴿ قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾^(٢٩).

كذلك كلمة {السماء} وردت مؤنثة في قوله -جَلَّ جَلَالُهُ! : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴾^(٣٠)، وحيء بها مذكرة في قوله -سُبْحَانَهُ! : ﴿ السَّمَاءِ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾^(٣١). إن في القرآن الكريم كثيرا مما سيتناوله البحث، مثل [الشفاعة- السلطان- الطاغوت- السبيل- العنكبوت- السلم- النخل- الفلك- الأنعام- النفس- صاحبة]، وقد أشار إلى بعضها التستري الكاتب {ت٣٦١هـ} بقوله: "مما يذكر ويؤنث في اللغة: السماء، والسلطان، والطريق، والسبيل، والسكين، والسري (التهر)، والحال، والحانوت، والأل (الذي يلمع بالضحي)، والهدى، والضحي، والقدر، والصاع، والمسك، والسلم، والسلم وجمعه سلاليم"^(٣٢).

بعد ما قد سلف أيمن أن يكتفى بما ذكره النحاة - جَلَّ قَدْرُهُم!- من أن التذكير والتأنيث هنا جائز أم أن من وراء ذلك غرضا دلاليا يجعل النص متماسكا حيكًا وسبغًا؟ إن هذا لهو ما يجتهد البحث من أجل الوصول إليه، وذلك في المبحث التالي.

المبحث الثاني: الملمح الدلالي للعدول عن النوع وأثره في التماسك النصي

في قول الله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ! : ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾^(٣٣)، دلالة على استوائنا في الأصل، وقد بين -سبحانه!- أنه جعلنا شعوبا وقبائل؛ لأجل أن يعرف بعضنا بعضا، ويتميز بعضنا عن بعض، لا لأجل أن يفتخر بعضنا على بعض، ويتناول عليه. والشعوب جمع شعب، وهو الطبقة الأولى من الطبقات الست التي عليها العرب، وهي: الشعب، والقبيلة، والعمارة، والبطن، والفخذ، والفصيلة.

هذا، ولم يذكر من هذه الست في القرآن إلا ثلاث: الشعوب، والقبائل، كما في الآية السالفة، والفصيلة في قوله- تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ! : ﴿ وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤْوِيهِ ﴾^(٣٤)، وعجيب أن الآيتين السالفتين تحلمان الرقم ذاته في سورتي: الحجرات، والمعارج، وهو الرقم

[١٣]. والعرب قد "تطلق بعض هذه الست على بعض، كإطلاق البطن على القبيلة"^(٣٥)، كما سيأتي في المعالجة في هذا المبحث.

عقد أبو منصور الثعالبي {ت٤٢٩هـ} فصلاً في فقه اللغة موسوماً بـ [فيما يذكر ويؤنث]، أردفه بقوله: "وقد نطق القرآن باللغتين"^(٣٦). فلكل آية من القرآن ظهراً وبطناً، أما الظهراً فهو ما ظهر بيانه، وأما البطن فهو ما احتجج إلى تفسيره، وهذا ممّا يُعنى البحث بدراسته؛ لإيضاح دلالاته في مواضع وروده باللغتين في الكتاب العزيز.

لا جرم أن مجيء الاسم الواحد في النظم القرآني الحكيم مذكراً في موضع ومؤنثاً في موضع آخر لا محالة له حكمة دلالية كامنة في مطاوي سياق الموضع الذي ورد فيه الاستعمالان المتباينان تذكيراً وتأنيثاً. لم جاء الاسم مذكراً في موضع، وجاء هو عينه مؤنثاً في موضع آخر؟.

يلاحظ - أيضاً - أن النظم القرآني الحكيم قد ذكر المؤنث، وأنث المذكر؛ وذكر صفة المؤنث والعكس، وأنث العدد مع المعدود المذكر؛ مما يجعل العالم بالصناعة يظهر بالدهشة، ويأجهر بالتعجب.

فهل إلى تفسير من سبيل؟.

هذا ما يحاول البحث التهدي إلى الإجابة عليه باستنباط شيء من تلك الدلالات فيما هو آتٍ من النماذج المختارة، مع بيان أثر تلك الدلالات في التماسك النصي في البناء اللغوي للقرآن الكريم، وذلك في محاولة ملأ اليأس أكف محاوليها.

وبإمعان النظر في النماذج المنتقاة ألفت تفسير هذه الظاهرة يؤول إلى ثلاثة مسوغات:

أولاً: الحمل على المعنى.

ثانياً: دلالة السياق العام والخاص.

ثالثاً: مراعاة الإيقاع وتناسب الفاصلة.

أما المسوغان الأولان فهما مناط الحديث هنا، وأما الثالث فلتفصيل ما يشتمل الحديث عليه، وشرح علله، واستيفاء شعبه وأقسامه، موضع هو أخص به، أرجى الحديث عنه لأهميته، ولمراعاة أوعية النشر.

أولاً: الحمل على المعنى

قد خصص ابن جني في الخصائص فصلاً سماه الحمل على المعنى جاء فيه "أعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فصيح، قد ورد به القرآن

وفصيح الكلام منثورا ومنظوما؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد^(٣٧). وقال الأنباري {ت٥٧٧هـ}: "والحمل على المعنى كثير في كلامهم"^(٣٨)، بيد أنه -عند السيوطي- قليل في باب التذكير والتأنيث؛ إذ يرى أن " العبرة في التذكير والتأنيث باللفظ غالبا لا بالمعنى، وقد يُعْتَبَرُ في ذلك المعنى بقلة"^(٣٩).

أشير هنا إلى أن بعض العلماء قد ذهب إلى أنه لا تجوز مراعاة المعنى إلا إذا دلت عليه قرينة، أو كان قُصِدَ ذلك المعنى كثيرا.

أقول: إن هذا خلاف التحقيق؛ إذ إن مراعاة المعنى مُتَعَيِّنَةٌ حتى لو لم يكن هناك مرجح للمعنى، وسواء أكان في الكلام ما يتصل بالمعنى ويقوّيه أم لا؛ لأن "الذي يدل عليه استقراء اللغة العربية جواز مراعاة المعنى مطلقا"^(٤٠). وأضرب على ذلك الأمثال في ما هو آتٍ.

النموذج الأول: [الفردوس]

أورد الزجاجي في أماليه حكاية لا تخلو من طرافة مفادها أن حاتم بن سهل السجستاني قال: كنت عند الأخفش سعيد بن مسعدة، وعنده التُّورِيُّ {ت٢٣٠هـ}، فقال لي التُّورِيُّ: "ما صنعت في كتاب المذكر والمؤنث يا أبا حاتم؟ قلت: قد جمعت منه شيئا. قال: فما تقول في الفردوس؟ قلت: هو مُذَكَّرٌ. قال: فإن الله -عز وجل!- يقول: ﴿الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٤١)، قلت: ذهب إلى معنى الجنة؛ فأنته"^(٤٢)، واستشهد التُّورِيُّ على ذلك بقول المخزومي أبي الخطاب عمر بن أبي ربيعة {ت٩٣هـ} من [الطويل]:

فَكَانَ مَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتْقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ: كَاعِبَانَ وَمُعْصِرٍ^(٤٣)

فإن عمر قد أنتت [شخص]، ومفردها [شخص]، والشخص مُذَكَّرٌ، وقد أجرى ذلك "لقصده النساء؛ فحمله على المعنى، ثم أبان عن إرادته، وقوى معناه، وكشفه بقوله: كَاعِبَانَ وَمُعْصِرٍ"^(٤٤). وهذا من أحسن الشواهد في هذا الباب؛ للتصريح بالمؤنث، وليس الشاعر مضطرا -كما أورد البغدادي منسوبا إلى المبرد، وليس له- بأنه "لَمَّا اضْطُرَّ جعل [الشخص] بدلا من امرأة؛ إذ كان يقصدها به"^(٤٥).

قال التُّورِيُّ -حينئذ- للسجستاني: "يا غافل، الناس يقولون: نسألك الفردوس الأعلى. فقلت: يا نائم، هذا الحجة حجتى؛ لأن الأعلى من صفات الذكران؛ لأنه أفعّل، ولو كان مؤنثا لقال: العليا، كما تقول: الأكبر والكبرى، والأصغر والصغرى؛ فسكت خجلا"^(٤٦).

إن أسماء الجنة الواردة في القرآن هي [الجنة- الفردوس- العُرفة- جنات النعيم- جنات عدن- جنة الخلد- جنة عالية- الدار الآخرة- دار المقامة- دار السلام- دار المتقين- دار القرار]. يلاحظ أن تلك الأسماء جاءت كلها معرفةً بالإضافة وبالنكرة الموصوفة سوى اسمين اثنين، هما الجنة والفردوس، فكلاهما معرف بأل، بيد أن الأول [الجنة] مؤنث، والثاني [الفردوس] مذكر.

وهنا يتبادر سؤالان، أولهما: لِمَ عدل النَّظْمُ الْقُرْآنِيُّ الْحَكِيمُ عن أسامي الجنة كلها إلى اسم [الفردوس]؟

ثانيهما: لِمَ عدل النَّظْمُ الْقُرْآنِيُّ الْحَكِيمُ عن اسم [الجنة] وهو مؤنث إلى [الفردوس] وهو اسم مذكر أعاد إليه الضمير مؤنثاً؟

أما الإجابة عن الأول فنجد أن اسم [الفردوس]- وهو البستان بالرومية- قد ذُكر في القرآن مرتين، الأولى بصيغة المفرد المضاف إلى [جنات]، وذلك في قوله - تعالى!: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾^(٤٧)، أما الثانية فقد جاءت مفرداً معرفةً بأل في قوله- تعالى!: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ * الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٤٨). وقد عدل النَّظْمُ الْقُرْآنِيُّ الْحَكِيمُ عن أسامي الجنة المعرفةً بالإضافة والوصف إلى اسم [الفردوس] المعروف بأل العهدية عهداً ذهنياً للدلالة على علو مكانها وسمو مكانتها، فهي معروفة بذاتها، فهي -بلا ريب- أعلى مراتب الجنان وأفضلها، وليس بعدها نعيم إلا رؤية الله، فقد ورد في الصحيحين عن النبي - صلى الله عليه وسلم!: "إذا سألتم الله فاسألوه الفردوس؛ فإنه أعلى الجنة، وأوسط الجنة، وفوقه عرش الرحمن"^(٤٩). أما [فوقه] بالنصب فعلى الظرفية. ويروى [فوقه عرش الرحمن]؛ وهو "بالرفع على الابتداء؛ أي وسفقه"^(٥٠). قال ابن كثير: "قال شيخنا الحافظ المزني: وهو أحسن؛ أي وأعلاها عرش الرحمن"^(٥١). ومن الفردوس تُفَجَّرُ "أنهار الجنة الأربعة: نهر الماء، ونهر اللبن، ونهر الخمر، ونهر العسل، فهي أربعة باختلاف الأنواع، لا باعتبار تعداد الأنهار؛ إذ كل نوع له أنهار لا نهر"^(٥٢).

أما الإجابة عن السؤال الثاني فإن قول السجستاني السالف: [ذهب إلى معنى الجنة؛ فأنثه] لا يخلو من دلالة؛ فالتَّظْمُ الْقُرْآنِيُّ الْحَكِيمُ قد عدل عن تذكير كلمة [الفردوس] إلى تأنيثها؛ اتساقاً مع السياق الخاص؛ فالمؤمنون الذين قد أكد الله- سبحانه!- فلاحهم قد عدلوا عن الرذيلة إلى الفضيلة، وعن شؤم المعصية إلى نور الطاعة. فهذا العدول الأخلاقي والعِبَادِيُّ قد ناسبه عدولٌ لغوي من تذكير لفظة [الفردوس] إلى تأنيثها؛ تذكيراً بالجنة التي هي ورضا الله غاية كل مؤمن، الجنة التي تشمل كل الجنان، تلك الجنة التي من دخلها فقد فاز فوزاً عظيماً.

النموذج الثاني: [الشَّفَاعَةُ]

وردت كلمة [شَفَاعَةُ] في آيتين متشابهتين لفظاً في سورة واحدة، أما الآية الأولى فقوله - تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ! ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾^(٥٣)، وأما الثانية فقوله - جَلَّ جَلَالُهُ! ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾^(٥٤).

كلمة [شَفَاعَةُ] بالرفع على ما لم يُسَمَّ فاعله، وهي كلمة مؤنثة، وقد وردت مذكرة في الآية الأولى، ومؤنثة في الآية الثانية، والتفريق بينها وبين الفعل بالجار والمجرور [منها] في الآية الأولى لا يُحْتَجُّ به على تذكيرها؛ لكون هذا التفريق حاصلًا في الآية الثانية بالضمير [ها] المفعول به المقدم وجوبًا.

في الآية الأولى يجوز [تقبل] بالتاء؛ لأن الشفاعة مؤنثة، بيد أن النظم القرآني الحكيم قد جاء بها مذكرة، وإنما "حَسُنَ تَذْكِيرُهَا؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى التَّشْفَعِ"^(٥٥)؛ أي حملها النظم القرآني الحكيم على معنى آخر، وهو مصدرٌ مذكرٌ من صيغة [تَفَعَّلَ] الدالة على الطلب.

يُعزَّرُ ذلك المعنى ورودُ الفعل [وَلَا يُقْبَلُ]؛ الدالُّ على أن ثمة طلبًا بالشفاعة تِلْكَمُ النَّفْسِ، فيُقابَلُ ذلك الطلبُ بالرفض وعدم القبول. وهذا التشفع غير مستفاد في الآية الثانية؛ لورود الفعل [تَنْفَعُهَا]. بدل [يُقْبَلُ].

يُسْتَشْهَدُ لذلك المسلك اللغوي بقول أبي أمامة زياد الأعجم {١٠٠هـ} يرثي العَفَّ الوَفِيَّ السَّخِيَّ أبا فراس المغيرة بن المهلب بمرثيته الحائية السائرة التي "هي من أحسن المرثي"^(٥٦) [الكامل]:
إِنَّ السَّمَاخَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمَّنَا
قَبْرًا بِمَرَوَ^(٥٧) عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ^(٥٨)

قال: [ضُمَّنَا]، ولم يقل: [ضُمَّنَنَا]، وهنا يكمن مناط الاختلاف بين النحويين في هذا البيت، ويقع الإشكال، وتقع المناظرة والحجج بينهم فيه.

أما إذا رَوِيَ [السَّمَاخَةَ وَالْمُغِيرَةَ ضُمَّنَا] فليس فيه اختلاف بينهم، ويكون صحيحًا؛ لتغليب التذكير بذكره [الْمُغِيرَةَ] الذي قد رثاه الشاعر بالبيت، وأما رواية [السَّمَاخَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمَّنَا] فقد ذَكَرَ الفعل [ضُمَّنَا]؛ "لأنَّ المصادر تُذَكَّرُ المَوْنَتُ"^(٥٩)، أو لأنه حمل السماخة والمروءة على معنى لفظين آخرين مذكَّرين؛ أي أن الشاعر قد "ذهب بالسماخة إلى السخاء، وبالمروءة إلى الكرم"^(٦٠).

النموذج الثالث: [أَمْثَالُ]

من قبيل تأنيث المذكر من أجل الحمل على المعنى قوله- **جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾** (٦١)؛ فَأَنْتَ [الْمِثْلُ] وهو مذكر؛ لَمَّا كَانَ بِمَعْنَى الْحَسَنَةِ، أَوْ "لأن المعنى حسنة" (٦٢).

قد اجتمع هنا ثلاثة أمور، كلٌّ منها يُوجِبُ التأنيث، فلما اجتمعن، قَوِيَ التأنيث: **الأوّل: أن الأمثال في المعنى [حَسَنَات]؛ فجاز التأنيث، كما في بيت ابن أبي ربيعة:**
فَكَانَ مَجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتْقَى ثَلَاثَ شُخُوصٍ: كَأَعْيَانٍ وَمُعَصِرٍ (٦٣)
أرد بـ [الشُّخُوص] النِّسَاء، كان يجب على عمر أن يقول: ثلاثة؛ فلو قال لكان أجود، لأن الشخص ذكر، وإن كان لأنثى، بيد أنه ذهب إلى أعيان النساء؛ لأنهن مونثات، وإن كان سبب اللفظ مذكرا.

التَّانِي: أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى الْمُؤنَّثِ قَدْ يُؤنَّثُ وَإِنْ كَانَ مُذَكَّرًا؛ لِأَنَّ الإِضَافَةَ لَهَا تَأْتِي؛ فَقَدْ اِكْتَسَبَ الْمَذْكَرُ مِنَ الْمُؤنَّثِ التَّانِيثَ؛ فَأَعْطِيَ حَكْمَ الْمُؤنَّثِ مِنْ سَقُوطِ التَّاءِ مِنْ عَدَدِهِ (٦٤).
الثَّالِثُ: أَنَّهُ رَاعَى الْمُوصُوفَ الْمَحْدُوفَ، وَالتَّقْدِيرَ [فَلَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِهَا]، ثُمَّ حَذَفَ الْمُوصُوفَ، وَأَقَامَ صِفَتَهُ مُقَامَهُ تَارِكًا الْعَدَدَ عَلَى حَالِهِ، وَمِثْلُهُ: مَرَرْتُ بِثَلَاثَةِ نَسَابَاتٍ. أَلْحَقْتُ التَّاءَ فِي عَدَدِ الْمُؤنَّثِ؛ مُرَاعَاةً لِلْمُوصُوفِ الْمَحْدُوفِ؛ إِذْ إِنْ الْأَصْلُ: مَرَرْتُ بِثَلَاثَةِ رِجَالٍ نَسَابَاتٍ (٦٥).

ثمة قراءة ترفع الإشكال؛ لكونها سألمةً من تلك التَّأويلات المذكورة في القراءة المشهورة، ألا وهي قراءة [عَشْرٌ] بالتَّوِينِ، و [أَمْثَالُهَا] بالرَّفْعِ صفة لـ [عَشْرٌ] (٦٦)؛ أي: **فله عشر حسنة أمثال تلك الحسنة.**

ومن مثل الآية السالفة قول الشاعر [الطويل]:

فَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطِنٍ وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ (٦٧)

فإنه أنث، والبطن مذكر- كما قد سلف- لأنه أراد الفصيحة، أو أنه "عنى بالبطن القبيلة؛ فأنثه على معنى تأنيثها" (٦٨)، وقد "أبان ذلك بقوله: من قبائلها" (٦٩)؛ أي أن عجز البيت بين المراد في صدره، بيد أن الشاعر "لو ذكّر على اللفظ لجاز" (٧٠).

النَّمُودُجُ الرَّابِعُ: [تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر]

من تأنيث المذكر حملا على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر، قوله - تعالى! : ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ (٧١)، فقد أنت المصدر المنسبك بـ [أن والفعل]، وهو اسم [تكن]، وهو المخبر عنه؛ وذلك "لتأنيث الخبر، وهو [فتنتهم]، وكذلك قوله- **جَلَّ جَلَالُهُ!** ﴿كَلَّا إِنَّهَا هَذِهِ تَذَكَّرَةٌ * فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾ (٧٢)، ولم يقل: [ذكرها]؛ لأن "معناه فمن شاء ذكر هذا الشيء" (٧٣). وكذلك قوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَيْتَةً﴾ (٧٤)، أنت [تكون]، واسمها ضمير مذكر عائد على [المحرم]؛ لتأنيث خبره، وهو ميتة" (٧٥).

نكتة: مما يعرض من الحمل على المعنى ما ذكره ابن سيده بقوله: "ومما يقوي الحمل على المعنى، وإن لم يكن من العدد، ما حكاه أبو حاتم عن أبي زيد أنه سمع من الأعراب من يقول: [إذا قيل: أين فلانته وهي قريبة؟ ها هو ذه. قال: فأنكرت ذلك عليه، فقال: قد سمعته من أكثر من مائة من الأعراب. وقال: قد سمعت من يفتح الذال فيقول ها هو ذا؛ فهذا يكون محمولاً مرة على الشخص، ومرة على المرأة. وإنما المعروف ها هي ذه، والمذكر ها هو ذا]"^(٧٦).

ثانياً: دلالة السياق العام والخاص

لا جرم أن للسياق دوراً مهماً في الدرس النحوي والبلاغي، وسأسوق هنا نماذج مفصحة عن أهميته في حل إشكالات التانيث والتذكير، وأثر ذلك في تماسك البناء اللغوي للنظم القرآني الحكيم.

النموذج الأول: [الشمس]

ثمة في القرآن سورة مكية اسمها [الشمس]، أول آياتها قوله -سُبْحَانَكَ وَتَعَالَى! : ﴿وَالشَّمْسُ وَضَحَاهَا﴾^(٧٧)، ومفتتح سورة التكويد قوله -سُبْحَانَكَ! : ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾^(٧٨)، وقد جاءت بالتانيث في كلتا الآيتين، دل على ذلك في الآية الأولى عود الضمير عليها بالتانيث في المعطوف عليها، وأما الثانية فاتصال تاء التانيث المبسوطة الساكنة بالفعل. بيد أن ذات الكلمة في قوله -تَعَالَى! : ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَارِعَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ﴾^(٧٩)، نجد أن المبتدأ في قول إبراهيم -عَلَيْهِ السَّلَامُ!- اسم إشارة للمذكر، فقال: [هذا]، ولم يقل: [هذه]. فما الحكمة من وراء التذكير، وما أثره في تماسك البناء النصي للنظم القرآني الحكيم؟

المستخلص من أقوال المفسرين وآراء النحويين في هذه الآية الكريمة أربعة

أجوبة:

الأول: أنه رأى ضوء الشمس لا عينها.

الثاني: أنه أراد هذا الطالع ربي.

الثالث: الشمس بمعنى الضياء والنور؛ فحمل الكلام على المعنى.

الرابع: أن الشمس ليس في لفظها علامة من علامات التانيث، وإنما يشبه لفظها لفظ المذكر؛ فجاز تذكيرها^(٨٠).

يبدأنا السياق العام لسورة الأنعام أن ثمة انتكاساً في الفطرة التي خلق الله الناس عليها، فثمة من انتكس عن التوحيد، ومن يحرم أنعاماً على الإنانث، ويحلها على الذكور، وقتل الأباء أبناءهم من إملاق.. إلخ.

وأما السياق الخاص هنا فإنه يتناغم مع السياق العام، ويتسق معه؛ إذ إن قوم إبراهيم -عَلَيْهِ السَّلَامُ!- قد انتكست فطرتهم؛ فجعلوا المخلوق معبوداً لا عبداً؛ فناسب ذلك الانتكاس الفطري انتكاس لغوي؛ بجعل المؤنث مذكراً، وذلك في الإشارة بـ [هذا]

إلى [الشمس] في سؤاله الاستنكاري الذي حُدِفَتْ مِنْهُ أَدَاتُهُ وَهِيَ الْهَمْزَةُ؛ إِذْ إِنْ مِظْنَةٌ الرَّبُوبِيَّةُ فِيهَا أَقْوَى؛ لَكُونِهَا أَكْبَرَ مِنَ الْكَوْكَبِ وَمِنَ الْقَمَرِ.

أورد المعري {ت٤٤٩هـ} نوعاً آخر للشمس هو شمس القلادة، فقال: "والشمس في قلادة كعابِ تجلي، والزهرة زهرة تعلو بقلاً ... والشمس: ضرب من الحلي، والمعنى: أن الله تعالى! - لو شاء جعل هذه الشمس الطالعة شمساً في القلادة؛ يُقال: جيدٌ شامس، إذا كانت فيه شمس الحلي" ^(٨١)، ثم توجه إلى تحديد نوعها، فذكر أن قوماً قالوا: "شمس الحلي تُدَكَّرُ. والصواب تأنيثها؛ لأنها مشبهة بهذه الشمس" ^(٨٢).
النموذج الثاني: [أسباط]

قال الله - جَلَّ جَلَالُهُ! ﴿ وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَّمًا ﴾ ^(٨٣). معلوم أن العدد [١١، ١٢] يوافق المعدود تذكيراً وتأنيثاً، بيد أن العدد [١٢] قد جيء به مؤنثاً لمعدود مذكّر، والذي سوغ هذا هو حَمَلُ [أسباط] على معنى آخر؛ فقد "أراد بالأسباط [الْقَبَائِلُ وَالْفُرُق]؛ ولذلك أنتَ العدد، والأسباط جمعٌ مذكر" ^(٨٤). أما [أُمَّمًا] فنعتٌ لـ [أسباط].

إذا كانت الإشكالية السالفة تتعلق بنوع المعدود، فإن هنا إشكالية أخرى هي أن المعدود [أسباط] لم يوافق العدد [اثنتي عشرة] في العدد؛ إذ إن حقه أن يأتي مفرداً. وإنما جاء بالجمع [أسباطاً أُمَّمًا]، ولا يُقال: أتاني اثنا عشر رجلاً. الجواب عن ذلك ملخصه:

- ١- أنه أراد الأعداد والجموع؛ فأقام كل عدد مقام واحد؛ أي "جَعَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْاِثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا، كَمَا تَقُولُ: لَزِيدٍ دِرَاهِمٍ، وَلِفَلَانٍ دِرَاهِمٍ، وَلِفَلَانٍ دِرَاهِمٍ، فَهَذِهِ عَشْرُونَ دِرَاهِمًا؛ يَعْنِي أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى عَشْرِينَ مِنَ الدِّرَاهِمِ. وَلَوْ قُلْتَ: لِفَلَانٍ وَلِفَلَانٍ وَلِفَلَانٍ عَشْرُونَ دِرَاهِمًا بِإِفْرَادٍ [دِرَاهِمٍ] لَأَدَّى إِلَى اشْتِرَاكِ الْكُلِّ فِي عَشْرِينَ وَاحِدَةً" ^(٨٥).
- ٢- أن معناه [وقطعناهم أسباطاً أُمَّمًا اثنتي عشر] ^(٨٦).
- ٣- إنما أنت في [اثنتي]؛ لأن [الأسباط] في موضع الفرقة؛ فكأنه: اثنتي عشرة فرقة. قد كان الاحتكام إلى المعنى المقصود.
- ٤- أن المعنى [وقطعناهم فرقةً اثنتي عشرة أسباطاً].
- ٥- إنما أنت؛ لأن الكلام ذهب به إلى [الأمم]؛ فغلب التأنيث. قال بعض الكوفيين: "لما كان السبط بمعنى الأمة غلب التأنيث" ^(٨٧).
- ٦- أن "المعنى: [وقطعناهم قطعاً اثنتي عشرة]؛ فأنت لتأنيث [القطعة]، ودلَّ على ذلك [قطعنا]، و[أسباط] ليس بتفسير للعدد؛ لأن حق هذا أن يُفسَّرَ بواحد؛ وإنما هو بدلٌ" ^(٨٨)؛ أي أنه بدل من اثنتي عشرة، ويكون المعنى: وقطعناهم أُمَّمًا؛ لأن كل سبط كان جماعة كثيرة العدد، وكانوا مختلفي الآراء، يؤم بعضهم غير ما يؤمه الآخر، لا يكادون يتلفون ^(٨٩). فالمعنى واقعٌ على جماعات.

في تلك الأجوبة يُشتمُّ الحمل على المعنى، وذلك في الجواب الثالث منها، بيد أن الجوابين الخامس والسادس وَجِيهَان؛ لتعالقهما بدلالة السياق، فأما الخامس فوجاهته آتية من السياق العام للآيات من قبل ومن بعد؛ فقد جاء ذكر [الأمّة] قبل هذه الآية في السورة عينها بالمفرد في قوله -سُبْحَانَهُ!-: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾^(٩٠)، وبالجمع والمفرد في قوله -سُبْحَانَهُ!-: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَّمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعْنَتْ أُخْتَهَا﴾^(٩١)، وجاءت من بعد بالإفراد في قوله -سُبْحَانَهُ!-: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا﴾^(٩٢)، وفي قوله -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾^(٩٣).

أما الجواب السادس فأرجّحه لنفسه ولكونه أحسن وأبين؛ إذ إنه قد نحا منحى دلالياً ميسراً مقبولاً يعضده -أيضاً- السياق العام للآيات من بعد ذلك؛ إذ جاء قوله -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿وَقَطَعْنَا فِي الْأَرْضِ أُمَّمًا﴾^(٩٤).

من المناسب هنا في باب العدد أن أذكر أن الفراء كان لا يجيز أن يُنسَقَ على المؤنث بالمذكر، ولا أن يُعْطَفَ على المذكر بالمؤنث؛ من أجل أمن اللبس، وذلك "إذا قلت: عندي ستة رجال ونساء. فقد عَدَدْتُ أن عندي ستة رجال. فليس لي أن أجعل بعضهم مذكراً، وبعضهم مؤنثاً، وقد عَدَدْتُ أنهم مذكرون. وإذا قلت: عندي ثلاث بنات عُرسٍ وأربع بنات أوى كان الاختيار أن تُدْخَلَ الهاء في العدد، فنقول: عندي ثلاثة بنات عُرسٍ وأربعة بنات أوى. الاختيار أن تُدْخَلَ الهاء في العدد لأن الواحد ابنُ عرسٍ وابنُ أوى وقال الفراء: كان بعضُ من مضى من أهل النحو يقول: ثلاث بناتِ عرسٍ، وثلاث بناتِ أوى، وما أشبه ذلك مما يجمع بالتاء من الذكّران. ويقولون: لا يجتمع ثلاثة وبنات. ولكننا نقول: ثلاث بناتِ عرسٍ ذكورٌ، وثلاث بناتِ أوى" ^(٩٥).

النَّمُودَجُ الثَّلَاثُ: [الطَّاعُوتُ]

وردت لفظة [الطَّاعُوتُ] في ثمانية مواضع^(٩٦)، لم تظهر فيها إشكالية التأنيث والتذكير إلا في موضعين: الأول قوله -سُبْحَانَهُ!-: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاعُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾^(٩٧)، وقد جاءت مذكرة؛ إذ عاد الضمير إليها مذكراً في [به]. أما الموضع الثاني فقوله -سُبْحَانَهُ!-: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاعُوتِ أَنْ يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى رَبِّهِمْ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادَ﴾^(٩٨)، وقد جاءت مؤنثةً بعود الضمير إليها مؤنثاً في [يَعْبُدُوهَا].

حول هذه اللفظة خلاف بين النحويين واللغويين؛ فمنهم من حكم بكونها من المصادر التي تلزم الأفراد مثل الرَّعْبُوتِ والرَّهْبُوتِ والرَّحْمُوتِ والمَلَكُوتِ، ومنهم من حكم بكونها جمعا مستشهدا بقراءة الحسن: {أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّوَاغِيتُ} بجمع التفسير. ومنهم من رأى أنه اسم أعجمي مثل هاروت وماروت، ومنهم رأى أنه عربي مشتق من

الطغيان^(٩٩). ومنهم من رأى -كابن السكيت- أنها تُذكر وتؤنث^(١٠٠)، ومنهم من رأى - كأبي علي الفارسي- أن "الأصل فيه التذكير"^(١٠١).
أما سيبويه فذهب إلى أن [الطاغوت] مؤنث مستشهدا بآية الزمر، فقال: "فأما الطاغوت فهو اسمٌ واحدٌ مؤنث، يقع على الجميع كهيئة للواحد"^(١٠٢). بيد أن الأمر ليس كذلك؛ فهو يُذكرُ، ويؤنثُ، ودليل تذكيره آية النساء، وقد سبق أن أشرت إلى أن الثعالبي قد عقد فصلا موسوما بـ [فيما يذكر ويؤنث]، أردفه بقوله: "وقد نطق القرآن باللغتين"^(١٠٣). نعم، نطق القرآن باللغتين، لكن ما المغزى الدلالي من وراء تذكير [الطاغوت] في سورة النساء، وتأنيتها في سورة الزمر؟

باستظهار السياق العام والخاص لموضع التذكير في سورة النساء: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾، يتبين أن السورة قد ارتكزت أساسا على توحيد الله - سبحانه!- وإفراده بالعبودية، لأنه خالق هذا الكون ومدبره، فلخصت ذلك أول آية فيها؛ إذ افتتحت ببناء عام لجميع الناس، وأمرهم بتقوى الله وتوحيده، وردّهم إلى أصلٍ واحدٍ، ورحمٍ واحدةٍ، ووشيجةٍ واحدةٍ، ونسبٍ واحدٍ، ويعبدون إليها واحدا هو وحده المُشرّع، كما بينت السورة فساد تصورات أهل الكتاب حول الألوهية، وعملت على تصحيح عقيدتهم بأن أي أحد يريد أن ينتزع الحاكمية، فإنه طاغوتٌ يجب الكفر به؛ فناسب السياق محيي [الطاغوت] مذكرةً بمعنى [الإله أو الكاهن] الذي يريد كل من فسدت عقيدته أن يتحاكم إليه من دون الله. دلّ على ذلك سبب النزول؛ فقد "تتازع رجل من المنافقين ورجل من اليهود، فقال اليهودي: اذهب بنا إلى محمد. وقال المنافق: اذهب بنا إلى كعب بن الأشرف. فأنزل الله: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾، وهو كعب بن الأشرف"^(١٠٤)؛ فسماه الله، وكذلك "سماه رسول الله - صلى الله عليه وسلم!- طاغوتا"^(١٠٥). فالطاغوت هو كل معتدٍ، وكل معبود من دون الله، وكل رأس في الضلال؛ فسُمّي "الساحر والكاهن والمارد من الجن والصارف عن طريق الخير طاغوتا"^(١٠٦).

ثمة رواية أخرى مفصحة عن الشعبي أن رجلاً "من الأنصار ممن يزعم أنه مسلم، بينه وبين رجل من اليهود خصومة، فجعل الذي من الأنصار يدعو اليهودي إلى أن يُحاكمه إلى أهل دينه؛ لأنه قد علم أنهم يأخذون الرشوة في الحكم، وكان اليهودي يدعو إلى أن يُحاكم إلى النبي- صلى الله عليه وسلم!- أو قال: إلى المسلمين؛ لأنه قد علم أنهم لا يأخذون الرشوة في الحكم، فاتفقا على أن يتحاكما إلى كاهن من جهينة"^(١٠٧)، اسمه أبو بزرّة الأسلمي، كان كاهناً يقضي بين اليهود فيما يتنافرون^(١٠٨).

أما التأنيث في سورة الزمر فإن له -أيضا- بُعداً دلالياً مَرُوماً؛ حيث إن السورة مقصورة على إثبات تفرد الله -عز، وجل!- بالألوهية، وإبطال الشرك، ونفي كلام المشركين بأن الله ولدًا أو نداءً، وإعلامهم بأنهم وشركاءهم لا يُعبأ بهم؛ فإله غني عن

عبادتهم، ورسوله لا يخشاهم، ولا يخاف أصنامهم، ومثلت السورة حال المؤمنين وحال المشركين في الحياة الدنيا والآخرة؛ فكانت سورة تنمّة في المعنى للسورة التي قلها، وهي سورة [ص] التي فيها حوارٌ مع الذين اتخذوا من دون الله آلهة، وإبطالٌ لعبادتهم إياها؛ فيلتحم ذلك مع ما يقرره مطلع سورة الزمر بأن الله الدين الخالص من الشرك ومن اتخاذ الآلهة التي ما عبدها- بزعمهم- إلا ليقرّبوهم إلى الله زُفَى. من أجل ذلك ناسب السياق العام والخاص تأنيث [الطاغوت] الدال على إشراكهم مع الله آلهة أخرى، فالطاغوت هنا هي الأوثان، وهي "اسم تأنيث، يعني اللات والعزى" (١٠٩)، واللفظة "إنما أنتن إرادة الآلهة" (١١٠). وثمة توجيه للآية جد لطيف للتشبيهي، فيرى أن "طاغوت كل إنسان نفسه؛ وإنما يجتنب الطاغوت من خالف هواه، وعانق رضا مولاه. وعبادة النفس بموافقة الهوى، وقليل من لا يعبد هواه، ويجتنب حديث النفس" (١١١).

صفوة القول أن العرب تجعل الطاغوت واحدا وجمعا، ومذكرا ومؤنثا، وأنه "إذا ذكر الطاغوت ذهب به إلى معنى الإله، وإذا أنت ذهب به إلى معنى الأصنام" (١١٢)، أو أنه "إذا ذكر ذهب به إلى معنى الشيطان، وإذا أنت ذهب به إلى معنى الألوهية" (١١٣)، وهو ما دل عليه السياق في الموضعين.

النموذج الرابع: [العنكبوت]

سميت سورة كريمة في الكتاب العزيز باسم [العنكبوت]، وردت اللفظة في إحدى آياتها مرتين، وذلك في قوله -سبحانه!- ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (١١٤). ومعلوم أن لفظة "العنكبوت مؤنثة" (١١٥)، فمن حديث علي -رضي الله عنه!- قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم!- "دخلت أنا وأبو بكر الغار، فاجتمعت العنكبوت، فنسجت بالباب؛ فلا تقتلوهن" (١١٦). بيد أنه يجوز تكديرها؛ فقد حكى الفراء تكديرها، وقال ابن السكيت: التآنيث في العنكبوت أكثر، وقال المبرّد: العنكبوت أنثى، وتذكر (١١٧)، وقال ثعلب: "العنكبوت أنثى، وقد يذكرها بعض العرب" (١١٨). وقال أبو حيان: "وزنه فعّلوت، ويؤنث، ويذكر" (١١٩). وهذا الأمر "مطرّد في أسماء الأجناس، تُذكر وتؤنث" (١٢٠).

وعلى هذا أنشد الفراء [الوافر]:

كَانَ الْعَنْكَبُوتَ هُوَ ابْتَنَّاها^{١٢١٠}

عَلَى هَطَالِهِمْ مِنْهُمْ بِيُوتٍ

فقال: [هُوَ ابْتَنَّاها]، ولم يقل: [هِيَ ابْتَنَّاها]، مع أن الوزن واحد:

[كَأَنَّ لَعْدُ/ كَبُوتَ هُوَ بُ/ تَنَّاها = o/o// o//o// o/o//]

[كَأَنَّ لَعْدُ/ كَبُوتَ هِيَ بُ/ تَنَّاها = o/o// o//o// o/o//]

وقال أبو النجم [الرجز]:

مَمَّا يُسَدِّي الْعَنْكَبُوتُ إِذْ خَلَا^(١٢٠)

لأجل ذلك يمكن أن يُقال: "هي العنكبوت، هو العنكبوت"^(١٢٣). ولو قيل في غير القرآن: [كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَ بَيْتًا] بالذكير، لكانت العبارة صحيحة نحويًا. فَلَمَّ جاءت لغة التنزيل بتأنيث [العنكبوت]، أو لِمَ أثر النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ تَأْنِيثُهَا عَلَى تَذْكِيرِهَا؟

باستظهار سياق الآية الخاص يتبين أن الله -تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ!- أراد أن يبين للذين يوالون غير الله ويؤادونهم أن أولياءهم من الضعف بمكان؛ ومن ثم فقد ضرب الله "ببيت العنكبوت مثلًا لمن اتخذ من دون الله وليًا أنه لا ينفعه، ولا يضره، كما أن بيت العنكبوت لا يقيها حرًا ولا بردًا"^(١٢٤). فالله -تعالى!- يشبه "الكفار في عبادتهم الأصنام، وبنائهم أمورهم عليها بالعنكبوت التي تبني وتجتهد، وأمرها كله ضعيف، متى مسته أدنى هامة أذهبت، فكذاك أمر أولئك، وسعيهم مضمحل، لا قوة له ولا معتمد .. هو تشبيه المتخذ من دون الله وليا، بالعنكبوت المتخذة بيتا؛ أي فلا اعتماد للمتخذ على وليه من دون الله، كما أن العنكبوت لا اعتماد لها على بيتها في استغلال وسكني، بل لو دخلت فيه خرقتة. ثم بين حال بيتها، وأنه في غاية الوهن، بحيث لا ينتفع به"^(١٢٥).

ليس الإعجاز النظمي هو كل الإعجاز في القرآن الكريم، وإنما فيه إعجاز علمي كذلك، فالإشارة "إلى بيت العنكبوت بالافراد؛ لأن العنكبوت لا يحيا حياة جماعية، وبالتأنيث لأن أنثى العنكبوت هي التي تبني بيتها، وهي الحاكمة الأمرة فيه، ووصف هذا البيت بأنه [أَوْهَنُ الْبُيُوتِ] ينطبق على بنائه المادي من مجموعة خيوط حريرية متناهية الدقة والشدّة، ولكن تفصلها مسافات بينية كبيرة؛ مما يُضعف من بنيانه المادي، كما ينطبق الوصف القرآني [أَوْهَنُ الْبُيُوتِ] على البناء الاجتماعي لهذا البيت الذي تقضي فيه الأنثى على زوجها بمجرد إخصابه لها؛ وذلك بقتله واقتراس جسده، كما أنها تلتهم صغارها في بعض الأحوال، والصغار قد يفترس بعضهم بعضا في أحوال أخرى؛ مما يضعف البنيان الاجتماعي لبيت العنكبوت"^(١٢٦)، الذي هو أوهن البيوت مادياً ومعنوياً؛ إذ لا جذور له ولا أصول، فلا أب ولا أم، بيتٌ مهالكٌ، يَحْرُبُ بأدنى شيء، ولا يبقى منه عينٌ ولا أثر. ولم يُكتشف ذلك إلا حديثاً، ومن ثم قال الله -عَزَّ وَجَلَّ!- ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾؛ أي "لو كانوا يعلمون أن هذا مثلهم لما اتَّخَذُوا مَنْ يُضْرَبُ له بهذه الأمثال لحقارته"^(١٢٧).

وهنا يتعاقد الإعجازان، النظمي، والعلمي؛ إذا أكَدَّ الكشف العلمي على إعجاز النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ الْحَكِيمِ فِي تَأْنِيثِ الْعَنْكَبُوتِ بِوَصْفِهَا [اتَّخَذَتْ]، فلو قيل: [اتَّخَذَ] بالذكير لخاض المرجفون. فسبحان العليم الحكيم! بحرف واحد -تاء- التأنيث المبسوطة. يؤكد أنه يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير، ويتجلى بنصوح أنه كتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد.

بما أن العنكبوت دويبة سيئة الصِّبْتِ؛ فَلَمْ سُمِّيتِ السورة بها؟ باستظهار السياق العام لسورة العنكبوت نجدتها تتحدث عن الفتن، والابتلاءات من مبتدأها حتى منتهاها، والفتن تشبه خيوط العنكبوت في تشابكها، واختلاطها، وعدم تمييزها؛ فيختلط على الناس أمرها، بيد أن الاستعانة بالملأ الأعلى تصبح تلكم الفتن واهية واهنة.

أكتفي بتلكم النماذج أنفة الذكر مراعاة لأوعية النشر، وإلا عظم البحث حجماً؛ بيد أن ما أورده منها دالٌّ دلالةً بيّنةً على أنّ الأسماءَ الجائزَ تذكيرُها وتأييُها في القرآن الكريم لها ملامح دلالية في مواضع تذكيرها متباينة عن مواضع تأيئها، بل في مواضع التذكير ذاتها، تختلف دلالتها في كل موضع، كذلك في مواضع التأنيث، تتباين دلالتها في كل موضع وردت فيه، كذلك ما أنتت وكان حقه التذكير، وما ذكرَ وكان حقه التأنيث.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بَدْءًا، وَمُخْتَمًّا!

الخاتمة:

مِمَّا قَدْ سَلَفَ يُمَكِّنُنَا الْوُصُولَ مَا يَأْتِي:

أولاً: التذكير والتأنيث في العربية باب به إشكالات كثيرة، وخلافات النحويين واللغويين فيه بحاجة إلى تدقيق وتحقيق.

ثانياً: ذكر النظم القرآني الحكيم ما هو مؤنث، وأنتت ما هو مذكر، ولذلك أثره الدلالي في التماسك النصي في النظم الحكيم.

ثالثاً: بعض الألفاظ وردت في النظم القرآني الحكيم مذكرة في موضع، وفي موضع آخر مؤنثة؛ من أجل معنى دلاليٍّ مروم يدل عليه السياق العام والخاص الذي وردت فيه.

رابعاً: قضى سيبويه بأن [الطَّاعُوتِ] مؤنثٌ مستشهداً بآية سورة الزمر: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَّبُوا الطَّاعُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾، بيد أن الأمر ليس كذلك؛ فهو يُدَكَّرُ، ويؤنَّثُ، ودليل تذكيره آية سورة النساء: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاعُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾.

خامساً: من دوافع التناوب بين التذكير والتأنيث في النظم القرآني الحكيم: الحمل على المعنى، ومراعاة السياق، وإقامة الإيقاع.

سادساً: تعاضد الإعجازين، النظمي، والعلمي؛ إذا أكد الكشف العلمي الحديث على إعجاز النظم القرآني الحكيم في تأنيث العنكبوت بوصفها [اتَّخَذَتْ]، فلو قيل: [اتَّخَذَ] بالتذكير لخاض المرجفون. فسبحان الخلاق العليم!

ثَبْتُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: المصادر والمراجع:

- ١- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي {ت ٤٦٣هـ} - دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م - ط ١ - تح: سالم محمد عطا - محمد علي معوض.
- ٢- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي {ت ٣١٦هـ} - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - ط ٣ - تح/ د. عبد الحسين الفتلي.
- ٣- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد بن المختار الشنقيطي {ت ١٣٩٣هـ} - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م - تح/ مكتب البحوث والدراسات.
- ٤- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس {ت ٣٣٨هـ} - عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م - ط ٣ - تح/ د. زهير غازي زاهد.
- ٥- أمالي الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي {ت ٣٤٠هـ} - دار الجيل - بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - ط ٢ - تح/ عبد السلام هارون.
- ٦- أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري {ت ٢٧٩هـ} - دار الفكر - بيروت - ١٩٩٦م = ١٤١٧هـ - تح/ د. سهيل زكار/ د. رياض زركلي.
- ٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأتباري النحوي [ت ٥٧٧هـ] - دار الفكر - دمشق - تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ٨- البصائر والذخائر، أبو حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي {ت ٤١٤هـ} - دار صادر - بيروت/ لبنان - ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م - ط ٤ - تح/ د. وداد القاضي.
- ٩- البيان والتبيين، الجاحظ {ت ٢٥٥هـ} - دار صعب - بيروت - تح/ فوزي عطوي.
- ١٠- تاج العروس، لمرتضى الزبيدي {ت ١٢٠٥هـ} - التراث العربي - سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت - تحقيق مجموعة من المحققين (عبد الستار أحمد فرج - علي هلاي - عبد العليم الطحاوي - حسين نصار).
- ١١- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري - هجر للطباعة - القاهرة - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م - ط ٢ - تح/ د. عبد الفتاح محمد الحلو.

- ١٢- تحفة الحبيب على شرح الخطيب، سليمان بن محمد بن عمر الشافعي {١٢٢١هـ} - دار الكتب العلمية- بيروت/ لبنان- ١٤١٧هـ-١٩٩٦م- ط١.
- ١٣- تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله من الحرف، علي بن محمود بن سعود الخزاعي أبو الحسن {٧٨٩هـ} - دار الغرب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٥هـ- ط١- تحق/ د. إحسان عباس.
- ١٤- تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر بن الحجاج المروزي {٢٩٤هـ} - مكتبة الدار- المدينة المنورة- ١٤٠٦هـ- ط١- تح/ د. عبد الرحمن عبد الجبار الفيواي.
- ١٥- تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي، للمعري {٤٤٩هـ} - دار المأمون - دمشق - ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م- ط١- تح/ د. مجاهد محمد محمود الصواف، د. محسن غياض عجيل.
- ١٦- تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي {٧٤٥هـ} - دار الكتب العلمية- لبنان/ بيروت- ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م- الطبعة الأولى- تح/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق/ د. زكريا عبد المجيد النوقي، د. أحمد النجولي الجمل.
- ١٧- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي الشافعي {٦٠٤هـ} - دار الكتب العلمية- بيروت- ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م- ط١.
- ١٨- تفسير مجاهد، مجاهد بن جبر المخزومي {١٠٤هـ} - المنشورات العلمية - بيروت- تح/ عبد الرحمن الطاهر محمد السورتي.
- ١٩- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري {٣٧٠هـ} - دار إحياء التراث العربي- بيروت- ٢٠٠١م- ط١- تح/ محمد عوض مرعب.
- ٢٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المراديّ المصري المالكي {٧٤٩هـ} - دار الفكر العربي- ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م- ط١- تح/ عبد الرحمن علي سليمان.
- ٢١- الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي {١٧٥هـ} - ١٤١٦هـ ١٩٩٥م - ط٥- تح/ د. فخر الدين قباوة.
- ٢٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي {١٠٩٣هـ} - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٨م- ط١- تح/ محمد نبيل طريفي/ إميل بديع يعقوب.
- ٢٣- الخصائص، لابن جني- بيروت- الطبعة الثانية- تح/ محمد علي النجار.
- ٢٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي {٧٦٥هـ} - دار القلم - دمشق - ١٤٠٦هـ- ط١- تح/ د. أحمد محمد الخراط.

- ٢٥- درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري {ت٥١٦هـ} - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - ١٤١٨هـ/١٩٩٨م - ط١- تح/ عرفات مطرجي.
- ٢٦- دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري {ت} - دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت-١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م - ط١- عرب عباراته الفارسية/ حسن هاني فحص.
- ٢٧- زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي {ت٥٩٧هـ} - المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٤هـ- ط٣.
- ٢٨- الشعر والشعراء، لابن قتيبة الدينوري {ت٢٧٦هـ} - دار المعارف - القاهرة - ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م - ط٢- تح/ أحمد محمد شاكِر.
- ٢٩- صحيح مسلم بشرح النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي {ت٧٥٦هـ} - دار إحياء التراث العربي- بيروت - ١٣٩٢هـ- ط٢.
- ٣٠- صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، أبو عبد الله الحميري {ت بعد ٨٦٦هـ} - دار الجيل- بيروت / لبنان- ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م- الطبعة الثانية- تح/ لافي بروفنصال.
- ٣١- غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي {ت٢٨٥هـ} - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤٠٥هـ- ط١- تح/ د. سليمان إبراهيم محمد العايد.
- ٣٢- الفاضل، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس {ت٢٨٦هـ} - دار الكتب المصرية - القاهرة - ١٩٩٥م - ط٢- تح/ عبد العزيز الميمني.
- ٣٣- فتح التقدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني {ت١٢٥٠هـ} - دار الفكر - بيروت.
- ٣٤- الفصول والغايات، أبو العلاء المعري- دار الأفاق الجديدة - بيروت- تحق/ محمود حسن زنتي.
- ٣٥- الكامل في اللغة والأدب، المبرد {ت٢٨٦هـ} - دار الفكر العربي- القاهرة - ١٤١٧هـ-١٩٩٩م - ط٣- تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم.
- ٣٦- الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني {ت٣٦٥هـ} - دار الفكر- بيروت- ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م - ط٣- تح/ يحيى مختار غزاوي.
- ٣٧- كتاب العدد في اللغة، علي بن إسماعيل بن سيده النحوي اللغوي {ت٤٥٨هـ} - ١٤١٣هـ-١٩٩٣م - ط١- تح/ عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر.
- ٣٨- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي {ت١٧٥هـ} - دار ومكتبة الهلال- تح/ د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي.

- ٣٩- كتاب سَبِيَّوَيْهِ، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سَبِيَّوَيْهِ {ت ١٨٠هـ} - دار الجبل - بيروت - ط١ - تح/ عبد السلام هارون.
- ٤٠- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي {ت ٤٢٧هـ} - تح/ الإمام أبي محمد بن عاشور - مراجعة وتدقيق: الأستاذ/ نظير الساعدي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - الأولى - ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.
- ٤١- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي {ت ٨٨٠هـ} - تح/ الشيخ عادل أحمد عيد الموجود، والشيخ علي محمد معوض - دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ط١ - ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- ٤٢- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري {ت ٧١١هـ} - دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى.
- ٤٣- لطائف الإشارات، للقسيري {ت ٤٦٥هـ} - دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م - ط١ - تح/ عبد اللطيف حسن عبد الرحمن.
- ٤٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية {ت ٥٤٦هـ} - دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م - ط١ - تح/ عبد السلام عبد الشافي محمد.
- ٤٥- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده {ت ٤٥٨هـ} - دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م - ط١ - تح/ عبد الحميد هندراوي.
- ٤٦- المخصص - لابن سيده {ت ٤٥٨هـ} - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م - ط١ - تح/ خليل إبراهيم جفال.
- ٤٧- مدخل إلى دراسة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، أ.د. زغلول راغب محمد النجار - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م - ط١.
- ٤٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس {ت ٧٧٠هـ} - المكتبة العلمية - بيروت.
- ٤٩- معجز أحمد، أبو العلاء المعري - دار المعارف - القاهرة - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م - ط٢ - تح/ د. عبد المجيد دياب.
- ٥٠- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي {ت ٦٢٦هـ} - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩١م - ط١.
- ٥١- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله {ت ٦٢٦هـ} - دار الفكر - بيروت.
- ٥٢- المعجم الكبير، الطبراني {ت ٣٦٠هـ} - مكتبة الزهراء - الموصل - ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م - تح/ حمدي بن عبدالمجيد السلفي.

- ٥٣- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي أبو عبيد - عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٣هـ - ط٣- تح/ مصطفى السقا.
- ٥٤- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد {ت٥٠٢هـ} - دار المعرفة - لبنان - تح/ محمد سيد كيلاني.
- ٥٥- النكت والعيون (تفسير الماوردي)، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري {ت٤٥٠هـ} - دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- تح/ السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم.
- ٥٦- الهداية إلى بلوغ النهاية، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمَوْش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي {ت٤٣٧هـ} - مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة - الشارقة- الإمارات العربية - ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م- ط١- تح/ مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي- جامعة الشارقة، بإشراف أ.د/ الشاهد البوشيخي.
- ٥٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي {ت٩١١هـ} - تح/ عبد الحميد هنداوي- المكتبة التوفيقية- مصر.
- ٥٨- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان {ت٦٨١هـ} - دار الثقافة - لبنان- تح/ إحسان عباس.

الهوامش:

- (١) المذكر والمؤنث، ص ١.
- (٢) سورة الأنعام، جزء من الآية رقم {١٦٠}.
- (٣) الكامل في اللغة والأدب، ج ٢/ص ١٨٦.
- (٤) تحفة الحبيب على شرح الخطيب، ج ٣/ص ١٧٣.
- (٥) تاج العروس، ج ٢٧/ص ٢١٦.
- (٦) معجم ما استعجم، ج ٤/ص ١٤٠٦.
- (٧) تخريج الدلالات السمعية، للخزاعي {٧٨٩هـ}، ص ٤٩٤.
- (٨) المصباح المنير، ج ٢/ص ٥٦٤.
- (٩) السابق، ج ٢/ص ٥٧٨.
- (١٠) السابق نفسه، ج ٢/ص ٧٠٤.
- (١١) المحكم والمحيط الأعظم، ج ٣/ص ٣١٢.
- (١٢) السابق، ج ٣/ص ٣١٢.
- (١٣) المذكر والمؤنث، سعيد بن إبراهيم التستري الكاتب {٣٦١هـ}، ص ٢.
- (١٤) السابق، ج ٢/ص ٢٦٨.
- (١٥) السابق، ج ٢/ص ٢٦٨.
- (١٦) كتاب سيبويه، ج ٣/ص ٢٣٥.
- (١٧) السابق، ج ٣/ص ٢٣٦.
- (١٨) سورة فاطر، جزء من الآية الأولى.
- (١٩) العدد في اللغة، لابن سيده، ص ٦١.
- (٢٠) السابق، ص ٦١.
- (٢١) المخصص، ج ١/ص ٣٥٧.
- (٢٢) البيت لحاتم الطائي. وَيُرَوَّى [فَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ]. البيان والتبيين، ص ٥٣١.
- (٢٣) سورة آل عمران، جزء من الآية رقم {١٢٥}.
- (٢٤) درة الغواص في أوهام الخواص، ص ٣٩.
- (٢٥) الفاضل، للمبرد، ص ٤٢.
- (٢٦) كتاب سيبويه، ج ٢/ص ٣٨، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمُرادي {٧٤٩هـ}، ج ٢/ص ٥٩٠.
- (٢٧) سورة لقمان، الآية {١٦}.
- (٢٨) سورة التكوير، الآية الأولى.
- (٢٩) سورة الأنعام، جزء من آية رقم {٧٨}.
- (٣٠) سورة البروج، الآية الأولى.
- (٣١) سورة المزمل، جزء من آية رقم {١٨}.

- (٣٢) المذكر والمؤنث، ص ١.
- (٣٣) سورة الحجرات، جزء من الآية رقم {١٣}.
- (٣٤) سورة المعارج، الآية رقم {١٣}.
- (٣٥) أضواء البيان، ج ٧/ ص ٤١٨.
- (٣٦) فقه اللغة، ص ٧٦.
- (٣٧) خزنة الأدب، ج ٧/ ص ٣٧٠.
- (٣٨) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢/ ص ٧٦٣.
- (٣٩) همع الهوامع، ج ٣/ ص ٢٥٤.
- (٤٠) الفواكه العذاب، ص ١٣٠.
- (٤١) سورة المؤمنون، الآية رقم {١١}.
- (٤٢) أمالي الزجاجي، ص ١١٨.
- (٤٣) البيت من شواهد سيبويه، وهو لحاتم الطائي. وَيُرْوَى [فَأَتَكَ مَهْمَا تُعْطِي..] البيان والتبيين - ص ٥٣١ * الكاعب: هي الجارية التي يبدو ثديها للنهود. ومُعَصِر: هي الجارية أول ما أدركت، وحاضت. يقال: قد أعصرت. كأنها دخلت عصر شبابها أو بلعته. خزنة الأدب، ج ٧/ ص ٣٧١.
- (٤٤) الأصول في النحو، ج ٣/ ص ٤٧٦.
- (٤٥) خزنة الأدب، ج ٧/ ص ٣٦٩.
- (٤٦) أمالي الزجاجي، ص ١١٨، تاريخ العلماء النحويين، ص ٧.
- (٤٧) سورة الكهف، الآية رقم {١٠٧}.
- (٤٨) سورة المؤمنون، الآيتان رقم {١٠، ١١}.
- (٤٩) البداية والنهاية، ج ١/ ص ١١ * درء التعارض، ج ٦/ ص ٣٣٠.
- (٥٠) شرح العقيدة الطحاوية، ج ١/ ص ٣١٠.
- (٥١) البداية والنهاية، ج ١/ ص ١١.
- (٥٢) فيض القدير، ج ٤/ ص ٤٤٨.
- (٥٣) سورة البقرة، آية رقم {٤٨}.
- (٥٤) سورة البقرة، آية رقم {١٢٣}.
- (٥٥) إعراب القرآن، للنحاس {٣٣٨هـ} - ج ١/ ص ٢٢٢.
- (٥٦) معجم الأدياء، ج ٣/ ص ٣٥٣.
- (٥٧) من خراسان، وتسمي أم خراسان، والمرو بالفارسية المرح، والشاه الملك .. والنسبة إليها مرّوزي، وهو من شاد النسب. انظر: الروض المعطار في خبر الأقطار، ص ٥٣٢.
- (٥٨) الشعر والشعراء - ص ٤٣١ * أشهر بيت في القصيدة هو البيت المذكور؛ لكثرة استعمال النحا له، والقصيدة قد " تنسب إلى الصلتان العبدى الشاعر المشهور، ولكن الأصح أنها لزياد الأعجم". وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج ٥/ ص ٣٥٦.

- ٥٩) الجمل في النحو، ص ٢٩٣.
- ٦٠) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢/ ص ٧٦٤.
- ٦١) سورة الأنعام، جزء من الآية رقم {١٦٠}.
- ٦٢) الكامل في اللغة والأدب، ج ٢/ ص ١٨٦.
- ٦٣) المَجَنَّ بكسر الميم: التُّرس. ويُروى: فكان نصيري. خزانة الأدب، ج ٧/ ص ٣٧٠.
- ٦٤) الدر المصون، ج ٥/ ص ٢٣٦.
- ٦٥) انظر: اللباب في علوم الكتاب-ج ٨/ ص ٥٣٣.
- ٦٦) هي قراءة "يَعْقُوب، والحسن، وسعيد بن جُبَيْر، والأعْمَش، وعيسى بن عُمر". اللباب في علوم الكتاب، ج ٨/ ص ٥٣٣.
- ٦٧) البيت لرجل من بني كلاب، وهو من شواهد سيبويه. كتاب سيبويه-ج ٣/ ص ٥٦٥.
- ٦٨) درة الغواص في أوام الخواص، ص ٣٨.
- ٦٩) الخصائص، ج ٢/ ص ٤١٧.
- ٧٠) إعراب القرآن، للنحاس، ج ٤/ ص ٣٣٧.
- ٧١) سورة الأنعام، الآية رقم {٢٣}.
- ٧٢) سورة عبس، الأيتان رقم {١١، ١٢}.
- ٧٣) تفسير الطبري، ج ١٤/ ص ١٣٣.
- ٧٤) سورة الأنعام، الآية رقم {٢٣}. وهي قراءة ابن عامر وابن كثير والأعْمَش وحمزة. إعراب القرآن، للنحاس، ج ٢/ ص ١٠٣، تفسير السمرقندي، ج ١/ ص ٥٠٩.
- ٧٥) همع الهوامع، ج ٣/ ص ٣٣١، ٣٣٢.
- ٧٦) المخصص، ج ٥/ ص ٢٠٥.
- ٧٧) سورة الشمس، الآية الأولى.
- ٧٨) سورة التكويد، الآية الأولى.
- ٧٩) سورة الأنعام، آية رقم {٧٨}.
- ٨٠) انظر: زاد المسير، ج ٣/ ص ٧٦، ٧٧.
- ٨١) الفصول والغايات، للمعري، ص ١٢٢.
- ٨٢) السابق، ص ١٢٢.
- ٨٣) سورة الأعراف، جزء من الآية رقم {١٦٠}.
- ٨٤) تفسير الثعلبي، ج ٤/ ص ٢٩٤.
- ٨٥) الدر المصون-ج ٥/ ص ٤٨٦.
- ٨٦) تفسير الثعلبي، ج ٤/ ص ٢٩٥.
- ٨٧) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج ٢/ ص ٤٦٥.
- ٨٨) الهداية إلى بلوغ النهاية، مَكِّي بن أبي طالب، ج ٤/ ص ٢٥٩٥.
- ٨٩) انظر: الدر المصون، ج ٥/ ص ٤٤٧ * فتح القدير، ج ٢/ ص ٢٥٦.
- ٩٠) سورة الأعراف، جزء من الآية رقم {٣٣}.

- ٩١) سورة الأعراف، جزء من الآية رقم {٣٨}.
- ٩٢) سورة الأعراف، جزء من الآية رقم {١٦٤}.
- ٩٣) سورة الأعراف، الآية رقم {١٨١}.
- ٩٤) سورة الأعراف، جزء من الآية رقم {١٦٨}.
- ٩٥) المخصص، ج ٥/ ص ٢٠٥.
- ٩٦) الأيتان {٢٥٦}، {٢٥٧} من سورة البقرة. الآيات {٥١}، {٦٠}، {٧٦} من سورة النساء. والآية {٦٠} من سورة المائدة. والآية {٣٦} من سورة النحل. والآية {١٧} من سورة الزمر.
- ٩٧) سورة النساء، جزء من الآية رقم {٦٠}.
- ٩٨) سورة الزمر، الآية رقم {١٧}.
- ٩٩) النكت والعيون تفسير الماوردي، ج ٥/ ص ١٢٠.
- ١٠٠) تهذيب اللغة، ج ٨/ ص ١٥٤.
- ١٠١) المخصص، ج ٥/ ص ١٤٧.
- ١٠٢) كتاب سيبويه، ج ٣/ ص ٢٤٠.
- ١٠٣) فقه اللغة، لأبي منصور الثعالبي {ت ٤٢٩ هـ}، ص ٧٦، ٧٧.
- ١٠٤) تفسير مجاهد، ج ١/ ص ١٦٣، ١٦٤ * غريب الحديث، للحربي، ج ٢/ ص ٦٤٤.
- ١٠٥) أنساب الأشراف، ج ١/ ص ٢٧٦.
- ١٠٦) المفردات في غريب القرآن، ص ٣٠٥.
- ١٠٧) السابق، ص ٣٠٥.
- ١٠٨) تعظيم قدر الصلاة، للمروزي {ت ٢٩٤ هـ}، ج ٢/ ص ٦٥٨.
- ١٠٩) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١١/ ص ٣٧٣.
- ١١٠) العين، ج ٤/ ص ٤٣٥.
- ١١١) التفسير الكبير، ج ٧/ ص ١٥.
- ١١٢) لطائف الإشارات، ج ٣/ ص ١١٦.
- ١١٣) المخصص، ج ٥/ ص ١٥١.
- ١١٤) سورة العنكبوت، الآية رقم {٤١}.
- ١١٥) الأصول في النحو، ج ٢/ ص ٤١٥.
- ١١٦) هذا الخبر الله تعالى! - أعلم بصحته، وكونه مما يصلح للاحتجاج به. الكامل في ضعفاء الرجال، ج ١/ ص ٢٦١ * الدر المنثور، ج ٦/ ص ٤٦٤ * فتح القدير، ج ٤/ ص ٢٠٥ * روح المعاني، ج ٢٠/ ص ١٦١.
- ١١٧) انظر: تهذيب اللغة، ج ٣/ ص ١٩٨.
- ١١٨) زاد المسير، ج ٦/ ص ٢٧٢.
- ١١٩) تفسير البحر المحيط، ج ٧/ ص ١٤٨.

- ١٢٠) الدر المصون، ج٩/ص٢٢. اللباب في علوم الكتاب، ج١٥/ص٣٥٦.
- ١٢١) الهطال: من هطل الغمام إذا سح اسم جبل. معجم البلدان، ج٥/ص٤٠٨، لسان العرب، ج١١/ص٦٩٩. انظر البيت في: تهذيب اللغة، ج٣/ص١٩٨* الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، ج٧/ص٢٨٠* المخصص، ج٥/ص١٤٢* زاد المسير، ج٦/ص٢٧٣.
- ١٢٢) المحكم والمحيط الأعظم، ج٢/ص٤٢٣، لسان العرب، ج١/ص٦٣٢، تاج العروس، ج٣/ص٤٤٦.
- ١٢٣) البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي {ت٤١٤هـ}، ج٦/ص٩٩.
- ١٢٤) تهذيب اللغة، ج٣/ص١٩٨.
- ١٢٥) تفسير البحر المحيط، ج٧/ص١٤٨.
- ١٢٦) مدخل إلى دراسة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، أد. زغلول النجار، ص٣١٦.
- ١٢٧) انظر: الدر المصون، ج٩/ص٢٢.